فهرس

تقديم 5

مقدمة 4

أولا : تعريف القانون الإداري 7

ثانيا : خصائص القانون الإداري 8

الخاصية الأولى :القانون الإداري قانون غير مقنن 9

الخاصية الثانية : القانون الإداري قانون قضائي 9

الخاصية الثالثة : القانون الإداري قانون حديث النشأة 10

ثالثا : مصادر القانون الإداري 10

رابعا : تعريف التنظيم الإداري 10

الفصل الأول : مبادئ التنظيم الإداري 12

المبحث الأول : المركزية الإدارية 12

الفقرة الأولى : صور المركزية الإدارية 13

1– تفويض التوقيع أو الإمضاء : 13

2– تفويض السلطة أو الاختصاص 14

الفقرة الثالثة : تقييم المركزية الإدارية 16

أولا : مزايا أسلوب المركزية الإدارية 16

ثانيا : نقائص أسلوب المركزية الإدارية 17

المبحث الثاني : اللامركزية الإدارية 17
الفقرة الأولى : صور اللامركزية الإدارية 18
أولا : اللامركزية الترابية 18
ثانيا : اللامركزية المرفقية 21
الفقرة الثانية : الرقابة الإدارية 23
أولا : رقابة المشروعية 24
ثانيا : رقابة الملاءمة 24
الفقرة الثالثة : تقييم اللامركزية 25
أولا : مزايا اللامركزية الإدارية 25
ثانيا : نقائص اللامركزية الإدارية 26
أسئلة اختبارية 28
الفصل الثاني : تجسيد المركزية الإدارية في النظام المغربي 29
المبحث الأول : مكانة الملك في التنظيم الإداري 29
الفقرة الأولى : اختصاصات الملك 30
أولا : مهمة الرئاسة 30
ثانيا : مهمة التعيين 30
ثالثا : مهمة المبادرة 31
رابعا : مهمة تشريعية 33
الفقرة الثانية : الطبيعة القانونية للقرارات الملكية في المجال الإداري 34
أولا : التعليلات المعتمدة للتصريح بحصانة المقررات الملكية 34

1- الملك ليس سلطة إدارية 34
2 - التصريح بعدم الاختصاص 37
3 - الملك أمير المؤمنين 38
ثانيا : موقف الفقه في ضوء المستجدات الدستورية 40
1- الآراء المؤيدة لحصانة القرارات الملكية 40
أ- نظرية أعمال السيادة 40
ب - فكرة السلطة التقديرية 41
ج - مكانة جلالة الملك في النظام السياسي المغربي 42
2- الآراء المنتقدة لموقف القضاء بخصوص حصانة القرارات الملكية 42
3- الطعن في القرارات الملكية في ظل دستور 2011 44
أ - المقاربة القانونية للرقابة القضائية على القرارات الملكية في المجال الإداري 44
ب - المقاربة السوسيولوجية للرقابة القضائية على القرارات الملكية في المجال الإداري 47
مفاهيم أساسية 48
أسئلة اختبارية : 49
المبحث الثاني : مكانة الحكومة في التنظيم الإداري المغربي 49
الفقرة الأولى : رئيس الحكومة 50
أولا : تطور توزيع السلطة التنظيمية 51
1 - السلطة المختصة بالمجال التنظيمي من خلال دستور 1962 51

2- توزيع السلطة التنظيمية من خلال دستور 1970 والدساتير اللاحقة 52
ثانيا : اختصاصات رئيس الحكومة 54
1 - السلطة التنظيمية المستقلة 54
2- السلطة التنفيذية 58
الفقرة الثانية : الوزراء 59
أولا : أصناف الوزراء المكونين للحكومة 59
أ - وزير الدولة 60
ب - الوزراء 60
ج - الوزراء المنتدبون 61
د - كاتب الدولة 61
ثانيا : اختصاصات الوزير 62
أ - ممارسة السلطة الرئاسية 62
ب - ممارسة الشرطة الإدارية 62
ج - الوصاية على المقاولات والمؤسسات العمومية 63
د - الآمر بالصرف للوزارة 63
مفاهيم أساسية 63
أسئلة اختبارية 64
المبحث الثالث : تجسيد اللاتركيز الإداري في التنظيم الإداري المغربي 65
الفقرة الأولى : المصالح اللامركزة للوزارات 65

الفقرة الثانية : رجال السلطة 68
أولا : خلفاء القواد 69
ثانيا : القواد 69
ثالثا : الباشوات 69
رابعا : العمال 70
الفقرة الثالثة : اختصاصات العامل 71
أولا : الاختصاصات التقليدية للعامل 71
1- الاختصاصات ذات الطبيعة الأمنية 71
أ - اختصاصات العامل في مجال الشرطة القضائية 71
ب - اختصاصات العامل في مجال الشرطة الإدارية 73
2- الاختصاصات ذات الطبيعة الإدارية 74
أ - السلطة الرئاسية 74
ب - الرقابة الإدارية على الجماعات الترابية 75
ج - التنسيق وتقديم المساعدة للجماعات الترابية 76
ثانيا : الاختصاصات التنموية 76
1 - الاختصاصات ذات الطبيعة الاقتصادية 76
2 - الاختصاصات ذات الطبيعة الاجتماعية 77
مفاهيم أساسية 78
أسئلة اختبارية 78
نموذج للإجابة 78

الفصل الثالث : تجسيد اللامركزية الإدارية على مستوى الجماعات 81
المبحث الأول : تنظيم الجماعة 81
الفقرة الأولى: أجهزة الجماعة 82
أولا– مجلس الجماعة 82
1– مكتب المجلس 82
أ – اللجان : 82
ب – الهيئات الاستشارية 83
ج – كاتب المجلس 84
2– رئيس مجلس الجماعة 84
الفقرة الثانية : تسيير مجلس الجماعة 86
الفقرة الثالثة : النظام الأساسي للمنتخب الجماعي 87
أولا : الاستقالة 87
1 – استقالة رئيس المجلس الجماعي : 88
2 – استقالة نائب الرئيس : 88
ثانيا : الإقالة 88
1 – الاقالة لمنتخب مقيم بالخارج 88
2 – الإقالة بناء على طلب 89
3– الإقالة بحكم القانون : 89
ثالثا : عزل الرئيس 89
المبحث الثاني : اختصاصات الجماعة 91

الفقرة الأولى : مجالات ومستويات اختصاصات الجماعات 92
أولا : الاختصاصات الذاتية 92
ثانيا : الاختصاصات المشتركة 92
ثالثا : الاختصاصات المنقولة 94
الفقرة الثانية : اختصاصات المجلس الجماعي 94
الفقرة الثالثة : اختصاصات رئيس المجلس الجماعي 97
المبحث الثالث : المقتضيات المتعلقة بالجماعات ذات نظام المقاطعات 100
الفقرة الأولى : أجهزة المقاطعة 100
أولا : مجلس المقاطعة 100
ثانيا : رئيس مجلس المقاطعة 101
ثالثا : اللجان 101
رابعا : كاتب المجلس 101
الفقرة الثانية : صلاحيات مجلس المقاطعة ورئيسه 102
أولا : صلاحيات مجلس المقاطعة 102
1 – صلاحيات لحساب مجلس الجماعة 102
2– صلاحيات الاقتراح 103
3– إبداء الرأي 104
ثانيا : صلاحيات رئيس مجلس المقاطعة 105
1– صلاحيات أصيلة 105
2 – صلاحيات بناء على تفويض 106
3 – صلاحيات الاقتراح 107

مفاهيم أساسية 108
أسئلة اختبارية 109
الفصل الرابع :تجسيد اللامركزية على مستوى العمالة والإقليم 110
المبحث الأول : تنظيم العمالة أو الإقليم 110
الفقرة الأولى : أجهزة العمالة أو الإقليم 110
أولا : مجلس العمالة أو الإقليم 110
1– مكتب مجلس العمالة أو الإقليم 110
2 – اللجان 111
3 – كاتب المجلس 112
ثانيا : رئيس مجلس العمالة أو الإقليم 113
الفقرة الثانية : تسيير مجلس العمالة أو الإقليم 114
أولا : دور رئيس مجلس العمالة والإقليم في التسيير 114
ثانيا : مساهمة العامل في تسيير مجلس العمالة أو الإقليم 115
الفقرة الثالثة : النظام الأساسي للمنتخب 117
أولا : حقوق المنتخب بمجلس العمالة أو الإقليم 117
ثانيا : تدبير وضعيات المنتخب 118
1– الاستقالة 118
أ – استقالة رئيس مجلس العمالة أو الإقليم 118
ب – استقالة نواب رئيس مجلس العمالة أو الإقليم 118
2– الإقالة 119

أ – الإقالة بحكم القانون 119
ب – الإقالة المرتبطة بالإقامة بالخارج 119
ج – الإقالة بناء على طلب 119
ثالثا : تدبير وضعيات المجلس 120
1– حل المجلس 120
أ – حل المجلس بمبادرة من العامل 120
ب – حل المجلس بمبادرة من رئيسه 120
ج – الآثار القانونية لحل المجلس 121
2– اللجنة الخاصة 121
3– الحلول 122
رابعا : تأديب منتخب مجلس العمالة أو الإقليم 122
المبحث الثاني : اختصاصات العمالة والإقليم 124
الفقرة الأولى : مجالات ومستويات اختصاصات العمالات و الأقاليم 125
أولا : الاختصاصات الذاتية للعمالات أو الأقاليم 125
ثانيا : الاختصاصات المشتركة للعمالات أو الأقاليم 126
ثالثا: الاختصاصات المنقولة للعمالات أو الأقاليم 127
الفقرة الثانية : اختصاصات مجلس العمالة أو الإقليم 127
أولا : الاختصاصات المتعلقة بالتنمية والمرافق العمومية 127
ثانيا : المالية والجبايات وأملاك العمالة أو الإقليم 128
ثالثا: اختصاصات مجلس العمالة أو الإقليم المتعلقة بالتعاون والشراكة 129
الفقرة الثالثة : اختصاصات رئيس مجلس العمالة 131

مفاهيم أساسية 131
أسئلة اختبارية 131
الفصل الخامس : تجسيد اللامركزية الإدارية على مستوى الجهات 133
المبحث الأول : تنظيم الجهة 133
الفقرة الأولى : أجهزة الجهة 133
أولا : المجلس الجهوي 134
1– مكتب المجلس الجهوي 134
2– كاتب المجلس الجهوي 134
3– اللجان 134
4– الفرق 135
ثانيا : رئيس مجلس الجهة 136
الفقرة الثانية : تسيير مجلس الجهة 138
أولا : دور رئيس المجلس الجهوي في تسيير المجلس 138
ثانيا : دور والي الجهة في تسيير المجلس 139
الفقرة الثالثة : النظام الأساسي للمنتخب 140
أولا : حقوق المنتخب بالمجلس الجهوي 140
ثانيا : تدبير وضعيات المنتخب الجهوي 141
1– الاستقالة 141
أ – استقالة رئيس مجلس الجهة 141
ب – استقالة نواب رئيس مجلس الجهة 141

2– الإقالة 142
أ – الإقالة بحكم القانون 142
ب – الإقالة المرتبطة بالإقامة بالخارج 142
ج – الإقالة بناء على طلب 142
ثالثا : تدبير وضعيات المجلس الجهوي 143
1– حل المجلس 143
أ – حل المجلس بمبادرة من السلطة الحكومية المكلفة بالداخلية 143
ب – حل المجلس الجهوي بمبادرة من رئيسه 143
ج – الآثار القانونية لحل المجلس الجهوي 144
2– اللجنة الخاصة 144
3– الحلول 145
رابعا : تأديب منتخب مجلس الجهة 145
المبحث الثاني : اختصاصات الجهة 147
الفقرة الأولى : مجالات ومستويات اختصاصات الجهة 148
أولا : الاختصاصات الذاتية للجهة 148
ثانيا : الاختصاصات المشتركة 149
ثالثا : الاختصاصات المنقولة 149
الفقرة الثانية : صلاحيات مجلس الجهة 150
أولا : الاختصاصات المتعلقة بالتنمية الجهوية وإعداد التراب والمرافق العمومية 150

ثانيا : المالية والجبايات وأملاك الجهة 151
ثالثا : اختصاصات مجلس الجهة المتعلقة بالتعاون والشراكة 151
الفقرة الثالثة : صلاحيات رئيس مجلس الجهة 152
مفاهيم أساسية 154
أسئلة اختبارية 155
الفصل السادس : المراقبة الإدارية على الجماعات الترابية 156
المبحث الأول : الرقابة الإدارية للوالي على مستوى الجهة 156
الفقرة الأولى : مراقبة المشروعية على مقررات مجلس الجهة وقرارات رئيسه 156
أولا : المراقبة عن طريق تعرض والي الجهة 156
ثانيا : المراقبة على احترام الاختصاص 158
الفقرة الثانية : مراقبة الملاءمة على مقررات مجلس الجهة 158
المبحث الثاني : المراقبة الإدارية للعامل على العمالات والأقاليم 159
الفقرة الأولى : رقابة المشروعية على مقررات المجلس وقرارات رئيسه 159
الفقرة الثانية : رقابة العامل عن طريق التعرض 160
الفقرة الثالثة : مراقبة الملاءمة على مقررات مجلس العمالة أو الإقليم 161
المبحث الثالث : المراقبة الإدارية للعامل على الجماعات 162
الفقرة الأولى : المراقبة الإدارية 162
أولا :الرقابة على شرعية قرارات رئيس المجلس ومقررات المجلس 163
ثانيا : الرقابة على القرارات والمقررات المتخذة في إطار السلطة التنظيمية وعلى القرارات الفردية المتعلقة بالتعمير 163

ثالثا : مسطرة تعرض العامل على النظام الداخلي وعلى مقررات المجلس 164
رابعا : رقابة الملاءمة 165
الفقرة الثانية : الرقابة القضائية على التصرفات الإدارية الجماعية 166
أولا – الرقابة القضائية بمناسبة الرقابة الإدارية على السلطة التنظيمية للجماعة 166
أ – الرقابة القضائية في إطار القواعد العامة 166
ب – الرقابة القضائية بمبادرة من سلطة الوصاية 167
ثانيا – خصوصية مسطرة الرقابة القضائية على الأعمال الإدارية للجماعات 168
أ – الرئيس هو من يمثل الجماعة مدعية كانت أو مدعى عليها 168
ب – إلزامية إدخال الوكيل القضائي للجماعات الترابية 168
ج – الإذن بالتقاضي 169
د – المسؤولية عن الأعمال الإدارية للجماعة 169
مفاهيم أساسية 171
أسئلة اختبارية 172
قائمة المراجع 173
الفهرس 177